

Journal of University Studies for Inclusive Research
Vol.6, Issue 54 (2026), 158659- 158712

USRIJ Pvt. Ltd

**المسارات البديلة لمواجهة انعكاسات الازمة الاقتصادية- الصحية على التنمية
المستدامة**

م.م نبراس فاضل عبدالله عباس

الجامعة : الجامعة العراقية/ رئاسة الجامعة/شعبة التأهيل والتوظيف

nibras.f.abdullah@aliraqia.edu.iq

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم معالجة موسعة لمسألة المسارات البديلة القادرة على الحد من انعكاسات الأزمات الاقتصادية - الصحية على التنمية المستدامة، مع اتخاذ العراق حقلًا رئيسيًا للتحليل. وتنطلق الدراسة من فرضية مؤداها أن الأزمات المركبة لا تضرب مؤشرات النمو وحسب، بل تعيد تشكيل أولويات الدولة، وتكشف الهشاشة المؤسسية، وتفرض إعادة تعريف للعلاقة بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية والسياسة الصحية والسياسة البيئية في إطار تنموي تكاملي. وبالاستناد إلى الرسالة الجامعية المرفوعة في هذه المحادثة، وإلى وثائق أممية ووطنية حديثة، تخلص الدراسة إلى أن الاستجابة الفاعلة لا تكمن في العودة إلى ما قبل الأزمة، بل في بناء نموذج تنموي أكثر قدرة على الصمود، يقوم على تنويع الاقتصاد، وحماية رأس المال البشري، وتقوية النظام الصحي، وتوسيع الحماية الاجتماعية، والتحول الرقمي، وتبني مسار أخضر منخفض الهشاشة وأكثر اتساقًا مع أهداف التنمية المستدامة. وتبين الدراسة أن الجائحة كشفت عن اختلالات بنيوية سابقة، منها الطابع الريعي للاقتصاد العراقي، وضعف التمويل التنموي المستقر، واتساع فجوات البيانات، وتفاوت الكفاءة المؤسسية، وارتباط الإنفاق العام بتقلبات النفط. كما تبرز أن أي مسار بديل ناجح ينبغي أن يجمع بين التعافي الاقتصادي القصير الأجل، والإصلاح المؤسسي المتوسط الأجل، والتحول البنيوي الطويل الأجل. ومن هذه الزاوية

تقترح الدراسة ستة مسارات بديلة مترابطة: مسار الدولة القادرة والصحة المرنة، ومسار التنويع الاقتصادي المنتج، ومسار الحماية الاجتماعية والرأس المال البشري، ومسار التحول الرقمي والبياني، ومسار النمو الأخضر والعدالة المناخية، ومسار الشراكة والحوكمة متعددة المستويات. وتؤكد الدراسة أن نجاح هذه المسارات مرهون بقدرة الدولة على تحويل أهداف التنمية المستدامة من إطار خطابي إلى معيار ملزم في إعداد الموازنات والسياسات العامة وآليات المتابعة والتقييم. الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الأزمات المركبة، كوفيد-19، التنويع الاقتصادي، الحوكمة، الحماية الاجتماعية، السياسات العامة.

Abstract

This study examines alternative pathways for reducing the impact of economic and health crises on sustainable development in Iraq. It argues that compound crises affect not only growth indicators but also state priorities, institutional capacity, and the relationship among economic, social, health, and environmental policies. Drawing on the thesis and recent national and UN documents, the study finds that effective crisis response requires not a return to pre-crisis conditions, but the development of a more resilient model based on economic diversification, stronger health systems, expanded social protection, digital transformation, and greener development pathways. The study shows that COVID-19 exposed structural weaknesses in Iraq, including economic rentierism, unstable development financing, data gaps, uneven institutional performance, and dependence on oil revenues. It concludes that successful alternatives must integrate short-term recovery, medium-term institutional reform, and long-term structural transformation. Accordingly, it proposes six interconnected pathways: resilient state and health institutions, productive economic diversification, social protection and human capital, digital and data transformation, green growth and

climate justice, and multilevel governance. The study emphasizes that the success of these pathways depends on turning the Sustainable Development Goals into binding standards for budgeting, public policy, and monitoring.

Keywords: sustainable development, compound crises, COVID-19, economic diversification, governance, social protection

المقدمة

تزايد الاهتمام العالمي بدراسة أثر الأزمات المركبة على التنمية المستدامة بعد أن أثبتت جائحة كوفيد-19 أن الصدمات الصحية لا تبقى حبيسة القطاع الصحي، بل تنتقل بسرعة إلى المالية العامة، وسوق العمل، والتعليم، وسلاسل الإمداد، والأمن الغذائي، والاستقرار الاجتماعي. وقد كشفت الأزمة أن التنمية ليست عملية تراكم اقتصادي فحسب، بل منظومة متكاملة تتوقف على قدرة الدولة والمجتمع والسوق على إدارة المخاطر واللايقين بكفاءة وعدالة. ولهذا فإن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 شددت منذ اعتمادها على أن أهدافها «متكاملة وغير قابلة للتجزئة» وأنها توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وترتكز إلى مبدأ جوهرى هو «ألا يُترك أحد خلف الركب».

في الحالة العراقية، لم تبدأ الهشاشة مع الجائحة، وإنما كشفتها الجائحة وعمقتها. فالاقتصاد العراقي اتسم طوال العقد الماضي بدرجة مرتفعة من الريعية النفطية، الأمر الذي جعل المالية العامة والنشاط الاقتصادي والاستثمار العام عرضة لتقلبات الأسواق النفطية. وقد أظهرت الرسالة الجامعية المعتمدة أساساً لهذه الدراسة أن الاقتصاد العراقي تأثر بقوة بالترابط بين الأزمة الصحية وتراجع أسعار النفط، بما انعكس على مؤشرات التنمية المستدامة وعلى قدرة الحكومة على تمويل الاستجابات الاجتماعية والصحية والتنموية. كما أوضحت الرسالة أن التحدي الحقيقي لا يكمن في تشخيص الضرر فقط، بل في صياغة «رافعات» وطنية ومسارات بديلة قادرة على استعادة المسار التنموي ورفع نسب الإنجاز.

وتؤكد أهمية هذا الموضوع اليوم بصورة أكبر، لأن العراق لم يعد يقف عند حدود تعافي ما بعد كوفيد-19، بل يواجه في الوقت نفسه تحديات أشد تعقيداً تتصل بضعف فرص العمل، واتساع

الفجوات الإقليمية، وشح المياه، وتغير المناخ، والضغط الديمغرافي، والحاجة إلى رفع كفاءة المؤسسات العامة. وقد أكدت خطة التنمية الوطنية للعراق 2024-2028 أن المرحلة الراهنة تتطلب تعزيز المرونة الاقتصادية، وتحسين الشمول الاجتماعي، ودفع التنمية المستدامة في مختلف المناطق. كما أبرزت وزارة التخطيط العراقية في تقريرها الطوعي الوطني الثالث لعام 2025 أن العراق قدم ثلاثة تقارير طوعية خلال خمس سنوات، بما يعكس سعيًا مؤسسيًا لتتبع التقدم وتحسين المواءمة بين رؤية العراق 2030 ومتطلبات الأجندة الأممية.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تجاوز الوصف التقليدي للأزمة باتجاه تقديم معالجة تحليلية - تركيبية لمسارات بديلة قابلة للتبني، من خلال المزج بين التحليل النظري، وقراءة الحالة العراقية، والاستفادة من الوثائق الرسمية الحديثة. ولا تدعي الدراسة أنها تقدم وصفاً نهائياً مكتملاً، لكنها تطرح إطاراً تحليلياً وسياساتياً يمكن أن يكون أساساً لبحث ترقية أكثر اتساعاً أو لمقال علمي محكم بعد مزيد من التخصص المنهجي والإحصائي.

أولاً: إشكالية الدراسة وأهميتها وأهدافها

1. إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما المسارات البديلة الأكثر كفاءة وقدرة على الحد من انعكاسات الأزمة الاقتصادية - الصحية على التنمية المستدامة، ولا سيما في الدول الريفية الهشة مؤسسيًا، مع التركيز على العراق؟
ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية:

1. كيف أعادت الأزمة الاقتصادية - الصحية تشكيل أولويات التنمية المستدامة؟

2. ما أبرز مظاهر الهشاشة البنوية التي كشفتها الأزمة في الحالة العراقية؟

3. هل يكفي التعافي الاقتصادي التقليدي لاستئناف التقدم التنموي، أم أن المطلوب تحول بنيوي أعمق؟

4. ما السياسات البديلة التي تستطيع الجمع بين الاستجابة السريعة والعدالة الاجتماعية والاستدامة طويلة الأجل؟

2. أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات. أولها أن الأزمات المعاصرة صارت مركبة ومتزامنة، بحيث لم يعد ممكناً الفصل بين الاقتصاد والصحة والبيئة والحوكمة عند تحليل التنمية. وثانيها أن العراق يمثل نموذجاً دالاً على الدول التي تتأثر بشدة بترابط الصدمات النفطية والصحية والمؤسسية، ما يجعل من دراسته مفيدة علمياً وعملياً. وثالثها أن وثائق العراق الرسمية الحديثة باتت توفر أرضية أفضل لإعادة قراءة المسارات التنموية في ضوء خطة 2024-2028، والإطار الأخضر للنمو، والمراجعات الطوعية لأهداف التنمية المستدامة.

3. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- توضيح العلاقة بين الأزمات المركبة ومسار التنمية المستدامة.
- تحليل انعكاسات الأزمة الاقتصادية - الصحية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للتنمية.
- بيان خصوصية الحالة العراقية من حيث الريعية والهشاشة المؤسسية وفجوات البيانات.
- اقتراح مسارات بديلة مترابطة يمكن أن تدعم التعافي المستدام.
- تقديم توصيات عملية قابلة للتكيف مع متطلبات النشر الأكاديمي وصنع السياسات.

4. فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مؤداها أن الأزمة الاقتصادية - الصحية لا تُحدث مجرد انقطاع مؤقت في المسار التنموي، بل تكشف هشاشة النموذج التنموي القائم؛ ومن ثم فإن استعادة التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة تتطلب مسارات بديلة تقوم على التنوع الاقتصادي، والقدرة المؤسسية، والعدالة الاجتماعية، والاستثمار في الصحة والبيانات والتحول الأخضر.

ثانياً: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة في سياق الأزمات المركبة

1- من التنمية إلى التنمية المستدامة

ارتبط مفهوم النمو الاقتصادي في الأدبيات التقليدية بزيادة الناتج المحلي الإجمالي أو ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر الزمن، غير أن هذا الفهم ظل محدوداً؛ لأنه ينصرف أساساً إلى الجانب الكمي من النشاط الاقتصادي، ولا يكشف بذاته عن طبيعة التحولات الاجتماعية أو العدالة في توزيع الثروة أو مستوى الإشباع الفعلي للحاجات الإنسانية. ولهذا لم يكن النمو، بوصفه مؤشراً رقمياً، كافياً للحكم على مدى تقدم المجتمعات، إذ قد يتحقق ارتفاع في الناتج بالتزامن مع اتساع الفقر أو البطالة أو التفاوتات الاجتماعية والمكانية، وقد يزداد الدخل القومي من دون أن ينعكس ذلك على نوعية الحياة أو على كفاءة المؤسسات العامة. ومن هنا تميّز مفهوم التنمية عن مفهوم النمو، بوصفه عملية أوسع تتضمن إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد والمجتمع والمؤسسات، بما يرفع قدرة المجتمع على الاستجابة لحاجاته الأساسية والمنزايمة على نحو أكثر كفاءة وعدالة.⁽¹⁾

وبهذا المعنى، فإن التنمية لا تشير فقط إلى زيادة الموارد، بل إلى كيفية إنتاجها وتوزيعها وتوظيفها في خدمة الإنسان. فهي تتعلق بإعادة تشكيل البنية الاقتصادية نحو قطاعات أكثر إنتاجية، وإحداث تغييرات اجتماعية تقلص التفاوت وتوسع فرص التعليم والعمل والصحة، كما ترتبط بقدرة الدولة على بناء مؤسسات فاعلة قادرة على التخطيط والتنفيذ والمتابعة. ولذلك أصبح التمييز بين النمو والتنمية من المسلمات في الفكر الاقتصادي والاجتماعي الحديث؛ لأن النمو قد يكون جزئياً أو ظرفياً أو غير متوازن، في حين أن التنمية تفترض تحسناً نوعياً في بنية المجتمع وفي فرص أفرادها وفي استدامة هذا التحسن على المدى الطويل.⁽²⁾

ومع تطور الفكر التنموي، ولا سيما منذ سبعينيات القرن العشرين، تراجع التصور الذي حصر التنمية في التوسع المادي والإنتاجي وحده، وبرز اتجاه يؤكد أن التنمية الحقيقية لا تقاس فقط بمعدلات الدخل، بل بقدرة المجتمع على الحد من الفقر والبطالة والتفاوت، وتحسين التعليم والصحة، وصيانة الكرامة الإنسانية. وبهذا المعنى انتقل النقاش من التنمية الاقتصادية الضيقة

¹ أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، 2014، ص 2-3
² مدحت القرشي، المصدر السابق، ص 124-126؛ ومصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، دار الأكاديميون، 2017، ص 15-18.

إلى التنمية الشاملة التي تنظر إلى الإنسان بوصفه غاية العملية التنموية لا مجرد أداة فيها. وقد ساعد هذا التحول على إبراز قصور النماذج التنموية التي كانت تساوي بين زيادة الإنتاج وبين التقدم الاجتماعي، إذ اتضح أن تراكم الثروة لا يؤدي تلقائياً إلى توزيع عادل لمنافعها، كما أن التوسع الاقتصادي غير المنضبط قد يرافقه استنزاف للموارد الطبيعية وتدهور في البيئة وارتفاع في كلفة الاختلالات الاجتماعية.⁽¹⁾

ثم جاء مفهوم التنمية المستدامة ليمنح الفكر التنموي بعداً أكثر تركيباً وعمقاً؛ إذ لم يعد السؤال مقتصرًا على كيفية تحقيق النمو، بل أصبح متعلقاً أيضاً بحدود استنزاف الموارد، وعدالة توزيع المنافع بين الحاضر والمستقبل، والعلاقة بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع. ولهذا اكتسب تعريف لجنة برونتلاند أهميته المنهجية حين قرر أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من غير المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها؛ لأن هذا التعريف جمع بين البعد الأخلاقي، والبعد البيئي، والبعد الاجتماعي في إطار واحد.⁽²⁾

وتتبع الأهمية العلمية لهذا التعريف من أنه نقل النقاش من مجرد تعظيم الناتج إلى منطق أوسع يقوم على الموازنة بين ثلاثة اعتبارات مترابطة: أولها الكفاءة الاقتصادية، وثانيها العدالة الاجتماعية، وثالثها سلامة القاعدة البيئية التي تقوم عليها الحياة والإنتاج. فالموارد الطبيعية لم تعد تُفهم فقط بوصفها مدخلات مجانية للنشاط الاقتصادي، بل بوصفها رأسماً طبيعياً يجب الحفاظ عليه، لأن تدهورها أو استنزافها يهدد قدرة المجتمع نفسه على الاستمرار في التنمية. ومن هنا أصبحت الاستدامة تقتضي أن يكون النمو أقل تلويثاً، وأكثر كفاءة في استخدام الموارد، وأشد ارتباطاً بتحقيق الإنصاف بين الفئات الاجتماعية وبين الأجيال المتعاقبة.⁽³⁾

وعليه، فإن التنمية المستدامة ليست مجرد تطوير لغوي لمفهوم التنمية، بل هي مراجعة نقدية للمسار التنموي التقليدي كله. فهي تفترض أن التقدم الاقتصادي إذا جرى على حساب البيئة أو على حساب العدالة الاجتماعية أو على حساب حقوق الأجيال القادمة، فإنه يتحول إلى تقدم ناقص أو مؤقت. ومن هنا أصبحت الاستدامة إطاراً نظرياً وعملياً يربط بين الكفاءة الاقتصادية، والإنصاف الاجتماعي، والاستخدام الرشيد للموارد، والقدرة المؤسسية على إدارة التحول التنموي في الأجل الطويل. كما أن هذا الإطار يقتضي تكامل السياسات العامة، بحيث لا تُصاغ

¹ أحمد جابر بدران، المصدر السابق، ص 2-4.

² اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص 83.

³ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 124-125.

السياسة الاقتصادية بمعزل عن السياسة الاجتماعية أو البيئية، بل في ضوء رؤية شاملة تتعامل مع المجتمع والاقتصاد والبيئة بوصفها مكونات مترابطة في عملية واحدة. (1)

ولذلك يمكن القول إن التطور من مفهوم التنمية إلى مفهوم التنمية المستدامة يمثل انتقالاً من منطق التوسع الكمي إلى منطق التوازن الهيكلي، ومن منطق الحاضر القصير إلى منطق الامتداد الزمني الطويل، ومن النظر إلى الإنسان كعنصر في عملية الإنتاج إلى النظر إليه كغاية عليا للسياسات التنموية. وهذا ما يفسر لماذا أصبحت التنمية المستدامة اليوم مرجعية مركزية في التحليل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وبخاصة في المجتمعات التي تواجه أزمات مركبة تهدد قدرتها على الاستمرار والتكيف. (2)

2- مفهوم الأزمة المركبة

تدل الأزمة المركبة على وضع لا تنشأ فيه الاختلالات من صدمة واحدة معزولة، بل من تراكم أزمات متعددة تتفاعل فيما بينها وتضاعف آثار بعضها بعضاً. فحين تتداخل أزمة صحية واسعة النطاق مع انكماش اقتصادي، واختلال في التمويل العام، وضعف في الخدمات الأساسية، وتفاوتات اجتماعية ومكانية قائمة أصلاً، فإننا لا نكون أمام أزمة قطاعية محدودة، بل أمام أزمة بنيوية تمس قدرة النظام كله على الاستمرار والتكيف. (3)

ويتميز هذا النوع من الأزمات بأن أثره لا ينتشر خطياً أو بصورة أحادية، بل يتحرك عبر مسارات متشابكة؛ فالأزمة الصحية مثلاً لا تبقى محصورة في قطاع الصحة، وإنما تفرض أعباء إضافية على الموازنة العامة، وتضعف النشاط الاقتصادي، وتقلص دخول الأسر، وتزيد الضغط على أنظمة الحماية الاجتماعية، ثم تعود هذه التوترات لتؤثر مرة أخرى في فرص التعافي الصحي والاجتماعي. ومن هنا فإن الأزمة المركبة هي أزمة ترابطات واختلالات متبادلة، لا أزمة منفصلة يمكن احتواؤها داخل حدود قطاع واحد أو سياسة واحدة. (4)

وتتضح خطورة هذا النوع من الأزمات في أن أثره لا يبقى داخل حدوده الأولى؛ فالأزمة الصحية تضغط على المالية العامة، والضغط المالي ينعكس على التعليم والحماية الاجتماعية

1 الأمم المتحدة، تحويل عالماً: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، 2015.

2 هادي أحمد الفراجي، المصدر السابق، ص 181-188.

3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية الإنسانية المرنة في مواجهة الصدمات والأزمات.

4 مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، المصدر السابق؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرونة والاستجابة للأزمات.

وسوق العمل، وتراجع هذه القطاعات يعمق الفقر والهشاشة ويضعف الثقة بالمؤسسات. بذلك تصبح الأزمة المركبة أزمة ترابطات، لا أزمة مجال منفرد، لأن كل قطاع فيها يتحول إلى قناة لنقل الصدمة إلى القطاعات الأخرى. وفي هذا السياق، لا تكون المشكلة في الصدمة ذاتها فقط، بل في البيئة التي تستقبلها؛ أي في مستوى التماسك المؤسسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يحدد مدى امتصاصها أو تضخيمها. (1)

ومن زاوية تحليلية، تكشف الأزمة المركبة عن درجة الهشاشة الكامنة في البناء الاقتصادي والاجتماعي أكثر مما تخلقها من العدم. فالمجتمعات التي تقوم على قاعدة إنتاجية ضعيفة، أو تعتمد على مورد وحيد، أو تعاني محدودية البيانات، أو تعيش تفاوتاً حاداً في فرص الوصول إلى الخدمات، تكون أكثر عرضاً لتحول الصدمة الطارئة إلى أزمة ممتدة. ولهذا فإن فهم الأزمات المركبة يقتضي دراسة البنية السابقة للأزمة، لا الاكتفاء بقياس نتائجها اللاحقة. (2)

كما أن هذا المفهوم يقتضي تجاوز المقاربة التجزئية في التحليل والسياسات. فالتعامل مع أزمة صحية بوصفها ملفاً طبياً بحثاً، أو مع أزمة اقتصادية بوصفها خطأً مالياً منفصلاً، يؤدي غالباً إلى سياسات جزئية لا تعالج العلاقات السببية المتشابكة بين القطاعات. لذلك تبرز أهمية المقاربة النسقية التي تنظر إلى الدولة والمجتمع والاقتصاد والبيئة بوصفها منظومة واحدة؛ فإذا اختلف جزء منها تأثرت الأجزاء الأخرى بدرجات متفاوتة. ومن هنا فإن الأزمة المركبة لا تُدار فقط عبر الاستجابة الطارئة، بل عبر إعادة النظر في بنية المخاطر والهشاشة والاعتماد المتبادل بين القطاعات والمجالات. (3)

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن مفهوم الأزمة المركبة يعد مدخلاً تفسيرياً بالغ الأهمية في تحليل أوضاع الدول التي واجهت جائحة كوفيد-19 مترافقة مع أزمات مالية أو بيئية أو اجتماعية. فهذه الدول لم تعان من أزمة واحدة، بل من تفاعل بين صدمات مترامنة أدت إلى تعثر مضاعف في مسارات التنمية. ولهذا فإن تحليل التنمية المستدامة في عصر الأزمات يفترض فهماً دقيقاً لطبيعة

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر السابق.

² هادي أحمد الفراجي، المصدر السابق، ص 187-188.

³ الأمم المتحدة، تحويل عالمانا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مصدر سابق.

هذا التشابك، لأن التنمية لا تتعثر فقط بسبب نقص الموارد، بل أيضًا بسبب ضعف القدرة على إدارة العلاقات المعقدة بين المخاطر. (1)

3- المرونة والصمود والقدرة التحويلية

إذا كانت التنمية المستدامة تمثل السعي إلى بناء توازن طويل الأمد، فإن الأزمات تكشف مدى قوة هذا التوازن أو هشاشته. وهنا تبرز مفاهيم المرونة والصمود بوصفها أدوات تفسيرية مهمة. فالمرونة تشير إلى قدرة النظم الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية على امتصاص الصدمات والتكيف معها من دون انهيار وظائفها الأساسية، أما الصمود فيرتبط بقدرة هذه النظم على الاستمرار في تقديم خدماتها الجوهرية أثناء الأزمة وبعدها، وبخاصة في مجالات الصحة والغذاء والعمل والخدمات العامة. (2)

وتتبع أهمية المرونة من أنها تعكس ليس فقط قدرة النظام على المقاومة، بل أيضًا قدرته على التكيف السريع وإعادة ترتيب موارده ووظائفه في مواجهة الاضطرابات. فالاقتصاد المرن ليس هو الذي لا يتعرض للصدمة، بل الذي يستطيع الحد من آثارها واستعادة توازنه النسبي بسرعة، والمؤسسة المرنة ليست التي لا تختل، بل التي تمتلك من الأدوات والإجراءات والمعرفة ما يسمح لها بالاستمرار تحت الضغط. ومن ثم فإن المرونة تعني تقليل درجة الانكشاف، وتحسين القدرة على الاستجابة، وتخفيض كلفة التعطل حين تقع الأزمة. (3)

أما الصمود فهو مفهوم أوسع نسبيًا من المرونة حين يستخدم في الأدبيات التنموية؛ لأنه لا يقتصر على الامتصاص والاستعادة، بل يتضمن أيضًا القدرة على الاستمرار تحت الضغط الطويل، والتكيف مع التحولات الممتدة، وإعادة بناء الوظائف الاجتماعية والاقتصادية في بيئة تتسم بعدم اليقين. ولذلك يُستخدم الصمود كثيرًا في البيئات التي تتكرر فيها الصدمات أو تطول فيها الأزمات، كالمجتمعات الهشة والمتأثرة بالنزاعات أو الأزمات الاقتصادية المتعاقبة. فالصمود هنا لا يعني العودة السريعة إلى الوضع السابق فقط، بل يعني الحفاظ على التماسك الاجتماعي وتقوية

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية الإنسانية المرنة في مواجهة الصدمات والأزمات، مصدر سابق.
² مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، تعريف المرونة، ضمن مصطلحات الحد من مخاطر الكوارث.
³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرونة والاستجابة للأزمات، مصدر سابق.

مؤسسات الاستجابة العامة والخاصة والمجتمعية، بحيث يصبح المجتمع أقل عرضة للانهييار عند الصدمات اللاحقة. (1)

غير أن المرونة والصمود، على أهميتهما، قد يظلان محدودين إذا اقتصر هدفهما على إعادة الوضع السابق كما كان، حتى لو كان ذلك الوضع نفسه منتجاً للهشاشة. ومن هنا يظهر مفهوم القدرة التحويلية، أي القدرة على تحويل الأزمة إلى فرصة لإعادة بناء المسار التنموي على أسس أكثر توازناً وعدالة وكفاءة. فالتعافي التحويلي لا يعني فقط تقليص الخسائر، بل معالجة الأسباب البنيوية التي جعلت المجتمع شديد القابلية للتضرر عند وقوع الصدمة. (2)

والقدرة التحويلية بهذا المعنى تمثل المستوى الأعلى من الاستجابة للأزمات، لأنها لا تكتفي بترميم الأعطال، بل تتجه إلى مراجعة قواعد العمل والسياسات والهيكل التي ساهمت في إنتاج الهشاشة. فإذا كانت المرونة تعني امتصاص الصدمة، والصمود يعني الاستمرار في مواجهتها، فإن التحول يعني إعادة تشكيل المسار التنموي نفسه بصورة تقلل من احتمالات تكرار الضرر أو اتساعه مستقبلاً. ولذلك فإن التعافي الحقيقي في المجتمعات المتأثرة بالأزمات المركبة لا ينبغي أن يستهدف استعادة ما كان قائماً فحسب، بل يجب أن يستهدف بناء وضع أفضل وأكثر توازناً من الوضع السابق. (3)

وبهذا المعنى، يصبح بناء التنمية المستدامة في زمن الأزمات مرهوناً بثلاثة عناصر متكاملة: إدارة المخاطر، وتحسين المعرفة والبيانات، وتطوير المؤسسات القادرة على العمل عبر القطاعات لا داخل حدودها الضيقة. فكلما تحسنت هذه العناصر، زادت قدرة الدولة والمجتمع على الانتقال من مجرد الاستجابة الطارئة إلى بناء مناعة تنموية أطول أمداً. كما أن ذلك يقتضي الاستثمار في البنية الوقائية، وتوسيع القدرات الإحصائية، ورفع كفاءة الحوكمة العامة، وتعزيز التنسيق بين القطاعات، حتى لا تتحول كل صدمة جديدة إلى نقطة بداية لأزمة جديدة. (4)

ثالثاً: الأزمة الاقتصادية-الصحية وأثرها في أهداف التنمية المستدامة

1- الأثر العالمي العام

1 المصدر نفسه.

2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية الإنسانية المرنة في مواجهة الصدمات والأزمات، مصدر سابق.

3 المصدر نفسه.

4 هادي أحمد الفراجي، المصدر السابق، ص 182-188.

أظهرت الأزمة الاقتصادية-الصحية المعاصرة أن الترابط الشديد في الاقتصاد العالمي لا يعني بالضرورة قدرة أعلى على الاحتمال، بل قد يتحول في لحظات الصدمة إلى آلية سريعة لنقل الاضطراب من قطاع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى. فالعولمة التي عمقت التشابك بين الأسواق، وسلاسل التوريد، والتجارة، والتمويل، وحركة البشر، جعلت الاقتصاد العالمي أكثر ترابطاً، لكنها جعلته في الوقت نفسه أكثر قابلية لانتقال الأزمات بصورة متسارعة. لذلك فإن الجائحة لم تبقَ حدثاً صحياً في نطاق محلي أو إقليمي، بل تحولت في فترة قصيرة إلى أزمة عالمية شاملة أربكت أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والعمل والتمويل، وكشفت أن كثافة الروابط الدولية قد تكون مصدر قوة في أوقات الاستقرار، لكنها قد تصبح أيضاً مصدر هشاشة مركبة في أوقات الاختلال العنيف. (1)

وقد تجلّى هذا الأثر بوضوح في الإغلاقات الواسعة التي رافقت الأزمة، وما نتج عنها من تعطيل مباشر للأنشطة الاقتصادية، وتوقف جزئي أو كلي لعدد كبير من القطاعات، ولا سيما النقل، والسياحة، والخدمات، والتصنيع، والتجارة العابرة للحدود. كما أدت القيود المفروضة على الحركة والإنتاج إلى تعطل سلاسل الإمداد العالمية، وظهور اختناقات في توفر السلع الوسيطة والنهائية، وارتفاع تكاليف النقل والتخزين، واضطراب العلاقات بين العرض والطلب في الأسواق الدولية. ولم يكن أثر ذلك محصوراً في الشركات الكبرى أو الاقتصادات الصناعية وحدها، بل امتد إلى الدول النامية والاقتصادات الهشة التي تعتمد على الأسواق الخارجية في التمويل أو الاستيراد أو التصدير أو التحويلات. ومن ثم، فإن الأزمة أبرزت كيف يمكن لاضطراب منشأه صحي أن يعطل النظام الاقتصادي العالمي عبر مسارات متشابكة ومعقدة. (2)

كما كشفت الأزمة عن هشاشة أسواق العمل على المستوى الدولي، إذ لم يقتصر الأمر على تراجع معدلات التشغيل، بل شمل أيضاً انخفاض ساعات العمل، واتساع البطالة المقنّعة، وتراجع الدخل، وتساعد هشاشة العاملين في القطاعات غير المستقرة. وقد كان الأثر أشد على العمالة المؤقتة، والعاملين في الاقتصاد غير المنظم، والنساء، والشباب، والعمال منخفضي المهارة، وهي الفئات التي تملك أصلاً مستويات أضعف من الحماية الاجتماعية والأمان الوظيفي. وبذلك تحولت الأزمة إلى صدمة مزدوجة: صدمة صحية تهدد الحياة والقدرة على العمل، وصدمة

¹ أحمد جابر بدران، المصدر السابق، ص 6.

² هادي أحمد الفراجي، المصدر السابق، ص 190.

اقتصادية تهدد الدخل والمعيشة والاستقرار الأسري، الأمر الذي انعكس مباشرة على أهداف التنمية المتعلقة بالفقر، والعمل اللائق، والنمو الاقتصادي، والحد من أوجه عدم المساواة. (1)

ولم يقتصر الأثر العالمي على جانب الدخل والعمل، بل امتد إلى طبيعة التوازن بين أهداف التنمية المستدامة نفسها. فالأهداف مترابطة بطبيعتها، ولذلك فإن الضغط على النظم الصحية لم يكن حدثاً صحيحاً صرفاً، بل أدى إلى إعادة تخصيص الموارد العامة، وتعطيل بعض البرامج الاجتماعية والتعليمية والبيئية، وتوسيع فجوات عدم المساواة بين الفئات والدول. ومن ثم كشفت الأزمة أن ضعف التقدم في هدف واحد يمكن أن يعرقل مسار الأهداف الأخرى كلها بفعل الترابط البنوي بينها. (2)

وتبدو هذه النقطة شديدة الأهمية من الناحية التحليلية؛ لأن التنمية المستدامة لا تقوم على أهداف منفصلة أو مجالات قائمة بذاتها، بل على شبكة مترابطة من الغايات والمؤشرات. فالإنفاق على الصحة، مثلاً، يرتبط بالإنتاجية، والإنتاجية ترتبط بالدخل والعمل، والدخل يرتبط بالفقر والأمن الغذائي، والأمن الغذائي يرتبط بالاستقرار الاجتماعي، والاستقرار الاجتماعي يرتبط بقدرة المؤسسات على الاستمرار. لذلك فإن الأزمة حين تضرب جزءاً من هذه المنظومة، فإنها لا تُضعف ذلك الجزء وحده، بل تخلخل توازن المنظومة بأسرها. ولهذا بدت الأزمة الاقتصادية-الصحية اختباراً عالمياً قاسياً لفكرة الترابط نفسها: فالعالم لم يكتشف فقط أن الأهداف مترابطة في التقدم، بل اكتشف أيضاً أنها مترابطة في التعثر والتراجع. (3)

ومن زاوية أخرى، كشفت الأزمة حدود القدرة العالمية على الحفاظ على التوازن بين الاستجابة العاجلة ومتطلبات التنمية طويلة الأجل. ففي مواجهة الخطر المباشر، اضطرت الحكومات إلى توجيه الموارد والاهتمام نحو حماية الأرواح واحتواء الاختلال الاقتصادي السريع، وهو أمر مفهوم وضروري، لكنه جرى أحياناً على حساب استمرارية بعض البرامج التنموية بعيدة المدى. وبذلك حدث نوع من الانقطاع في المسار التنموي العالمي، ليس لأن الأهداف فقدت أهميتها، بل لأن الضغوط الطارئة فرضت إعادة ترتيب قسرية لأولويات الإنفاق والسياسات. وهذا ما يفسر

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية الإنسانية المرنة في مواجهة الصدمات والأزمات، مصدر سابق.

² المصدر نفسه.

³ الأمم المتحدة، تحويل عالماً: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مصدر سابق.

لماذا لم تكن الأزمة مجرد تباطؤ اقتصادي عالمي، بل لحظة كشفت التوتر الدائم بين إدارة الطوارئ وبين صيانة المسار التنموي المستدام. (1)

2- كيف تضرب الأزمة أهداف التنمية المستدامة؟

تضرب الأزمة الاقتصادية-الصحية أهداف التنمية المستدامة عبر ثلاث قنوات رئيسية. أولها قناة الدخل والإنتاج والتشغيل؛ إذ يؤدي الانكماش إلى فقدان الوظائف، وتراجع دخول الأسر، واتساع الفقر، ولا سيما بين العاملين في القطاع غير المنظم والفئات محدودة الحماية. وهذه القناة تمس مباشرة الهدف الأول الخاص بالقضاء على الفقر، والهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي. (2)

ويمكن توضيح هذه القناة بصورة أعمق من خلال فهم العلاقة بين النشاط الاقتصادي وبين القدرة المعيشية للأفراد والأسر. فعندما يتباطأ الإنتاج أو يتوقف جزء منه، تتراجع الحاجة إلى العمل، وتتنخفض الأجور أو ساعات التشغيل، وتفقد فئات واسعة قدرتها على تأمين الدخل المنتظم. ومع اتساع هذه الظاهرة، لا يعود الأمر مجرد أزمة تشغيل مؤقتة، بل يتحول إلى ضغط مباشر على مستويات المعيشة، والطلب الاستهلاكي، والاستقرار الاجتماعي. كما أن انخفاض الدخل يؤدي بدوره إلى تراجع الإنفاق الأسري على الغذاء، والصحة، والتعليم، والسكن، وهو ما يعني أن الخسارة الاقتصادية لا تبقى في حدود السوق، بل تنتقل إلى البنية الاجتماعية بأكملها. ومن هنا فإن هذه القناة تمثل أكثر مسارات الأزمة وضوحًا ومباشرة، لأنها تربط بين الاختلال الكلي في الاقتصاد وبين التدهور الملموس في حياة الأفراد. (3)

أما القناة الثانية فهي قناة الخدمات العامة الأساسية؛ إذ تؤدي الضغوط المالية وحالات الطوارئ إلى تحويل الموارد نحو الاستجابة العاجلة، بما قد يقلص الإنفاق المتاح للتعليم والرعاية الوقائية والبنية الاجتماعية وبرامج التكيف البيئي. وفي هذه الحالة تتعرض التنمية إلى انقطاع تراكمي،

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرونة والاستجابة للأزمات، مصدر سابق.

² منظمة العمل الدولية، ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work. Seventh edition: Updated estimates and analysis، جنيف، 2021، ص 4-1.

³ الأمم المتحدة، The Sustainable Development Goals Report 2024، نيويورك، 2024، ص 5-2.

لأن كثيراً من أهدافها لا يتحقق عبر قرارات سريعة، بل عبر استمرارية التمويل والسياسات على المدى المتوسط والطويل. (1)

وتكمن خطورة هذه القناة في أن آثارها غالباً ما تكون مؤجلة نسبياً، لكنها عميقة وطويلة الأمد. فالإنفاق على التعليم، مثلاً، لا تظهر نتائج تقليصه فوراً في صورة انهيار مباشر، لكنه ينعكس لاحقاً في اتساع فجوات التعلم، وضعف رأس المال البشري، وتراجع فرص الصعود الاجتماعي. وكذلك الحال بالنسبة للرعاية الصحية الوقائية، أو برامج الحماية الاجتماعية، أو الإنفاق على البنى الأساسية والخدمات العامة؛ إذ إن تقليصها تحت ضغط الطوارئ قد يبدو حلاً مالياً آنياً، لكنه يراكم في المقابل خسائر تنموية يصعب تعويضها بسرعة. ولهذا فإن الأزمة الاقتصادية-الصحية تضرب التنمية عبر إضعاف استمرارية السياسات العامة، لا عبر تراجع المؤشرات الفورية فقط. (2)

كما أن تحويل الموارد نحو الاستجابة العاجلة، رغم ضرورته، قد يخلق نوعاً من المفاضلة القسرية بين الحاضر والمستقبل؛ أي بين الإنفاق على مواجهة الخطر المباشر وبين الاستثمار في مقومات التنمية بعيدة المدى. وهذه المفاضلة تزداد حدة في الدول التي تعاني أصلاً من محدودية الموارد وضعف الهوامش المالية. ومن ثم فإن الأزمة لا تضغط فقط على حجم الإنفاق العام، بل تضغط أيضاً على بنيته وتوزيعه وأولوياته، بما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تعطيل التوازن الذي تفترضه التنمية المستدامة بين الحاجات الآنية ومتطلبات الاستدامة المستقبلية. وتتمثل القناة الثالثة في تعميق التفاوتات؛ فالأزمات لا تتوزع آثارها بالتساوي، بل تضرب الفئات والمناطق الأضعف على نحو أشد. ومن هنا تتحول الأزمة إلى آلية تكشف الاختلالات البنيوية وتعيد إنتاجها في الوقت نفسه، إذ يتعرض الفقراء، وسكان المناطق الهشة، والعاملون في القطاعات غير المستقرة، والنساء والأطفال، إلى أعباء أكبر في فقدان الدخل والخدمة والأمان الاجتماعي. وهذا يفسر لماذا تصبح العدالة الاجتماعية، في أزمنة الأزمات، شرطاً لحماية التنمية المستدامة لا مجرد نتيجة لها. (3)

¹ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، Impact of COVID-19 on SDG Progress: A Statistical Perspective, موجز سياساتي رقم 81، 2020، ص 1-5.

² إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، Impact of COVID-19 on SDG Progress: A Statistical Perspective، مصدر سابق، ص 1-6.

³ ومنظمة العمل الدولية، ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work. Seventh edition، مصدر سابق، ص 1-4.

فالأزمة لا تبدأ من نقطة واحدة بالنسبة لجميع الناس، بل تدخل إلى مجتمع غير متكافئ أصلاً في موارده وفرصه وقدرته على الحماية. فالأسر ذات الدخل المحدودة تكون أقل قدرة على الادخار، وأكثر اعتماداً على الدخل اليومي، وأضعف وصولاً إلى الخدمات الخاصة، كما تكون أكثر عرضة للانقطاع عن التعليم أو العمل أو العلاج في أوقات الطوارئ. والأمر نفسه ينطبق على المناطق المهمشة أو الأقل اندماجاً في شبكات الخدمات العامة. ولذلك فإن الأزمة لا تُنتج فقط تراجعاً عاماً، بل تُعيد توزيع الضرر بصورة غير عادلة، بحيث تدفع الفئات الأضعف الثمن الأكبر. وهذا ما يجعل البعد الاجتماعي للأزمة بعداً حاسماً في فهم أثرها على التنمية المستدامة.⁽¹⁾

ومن هذه الزاوية، تغدو العدالة الاجتماعية ليست مسألة أخلاقية فحسب، بل شرطاً مؤسسياً وتنموياً لحماية المجتمع من الانهيار في أوقات الصدمة. فكلما كانت نظم الحماية أوسع، والخدمات أكثر عدالة، والفرص أقل تفاوتاً، كانت قدرة المجتمع على امتصاص الأزمة أعلى، وكانت كلفة التراجع أقل. أما حين تتراكم التفاوتات وتضيق شبكات الأمان، فإن أي صدمة جديدة تتحول بسرعة إلى أزمة معيشية واجتماعية مضاعفة. ومن هنا فإن حماية التنمية المستدامة في أوقات الأزمات لا تنفصل عن حماية الفئات الأكثر هشاشة، لأن هذه الحماية تمثل في الواقع خط الدفاع الأول عن المجتمع كله.⁽²⁾

رابعاً: الحالة العراقية: لماذا كانت الصدمة أشد؟

1- الاقتصاد الريعي وتضخم الحساسية للصددمات

يمكن تفسير شدة الصدمة في العراق من خلال الطبيعة الريعية للاقتصاد، إذ إن الاعتماد الكبير على النفط لا يجعل المالية العامة شديدة الحساسية لتقلبات السوق العالمية فحسب، بل يضعف أيضاً قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل واسعة ومتنوعة، ويقيد إمكان تكوين قاعدة إنتاجية قادرة على امتصاص الصدمات الخارجية. فالإقتصاد الريعي بطبيعته يربط النشاط الاقتصادي المحلي بعائد مورد واحد يتحدد خارج الحدود الوطنية إلى حد كبير، سواء من حيث السعر أو من حيث الطلب العالمي أو من حيث السياقات الجيوسياسية المؤثرة فيه. وهذا يعني أن أي اضطراب

¹الأمم المتحدة، The Sustainable Development Goals Report 2024، مصدر سابق، ص 2-5.

² إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، Impact of COVID-19 on SDG Progress: A Statistical Perspective، مصدر سابق، ص 1-6.

في السوق النفطية لا يظل أثره محصوراً في الإيرادات العامة، بل ينتقل مباشرة إلى مجمل الدورة الاقتصادية، من الاستثمار العام إلى النشاط الخاص، ومن التشغيل إلى الإنفاق الاجتماعي والخدمي. (1)

وعندما تزامنت الجائحة مع التراجع الحاد في أسعار النفط، لم تكن النتيجة مجرد تباطؤ اقتصادي عابر، بل انكشافاً مضاعفاً لبنية اقتصادية تعتمد على مورد واحد لتمويل الإنفاق العام والحماية الاجتماعية ومجمل النشاط الاقتصادي غير المباشر. فقد واجهت الدولة في الوقت نفسه انخفاضاً في الإيرادات وارتفاعاً في الطلب على الإنفاق الصحي والاجتماعي، وهو ما خلق مفارقة ضاغطة: تراجع في القدرة التمويلية مقابل زيادة في الحاجة إلى التدخل العام. وفي الاقتصادات المتنوعة قد يجري تعويض جزء من هذا التراجع عبر قطاعات إنتاجية بديلة أو عبر قدرة أعلى على تعبئة الموارد المحلية، أما في الاقتصاد الريعي فإن خيارات التكيف تكون أضيق، لأن الجزء الأكبر من الحركة الاقتصادية يرتبط، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بإنفاق الدولة الممول من العوائد النفطية. (2)

ويترتب على ذلك أن الاقتصاد الريعي لا ينقل الصدمة إلى المالية العامة فقط، بل إلى المجتمع كله؛ لأن تقلص الإيرادات النفطية يحد من قدرة الدولة على الإنفاق الاستثماري والاجتماعي في وقت ترتفع فيه الحاجة إلى كليهما. ومن ثم تصبح الأزمة الصحية أزمة معيشية وتشغيلية أيضاً، خصوصاً في مجتمع يعاني أصلاً اختلالاً في التنوع الإنتاجي وضعفاً في مساهمة القطاعات غير النفطية في امتصاص العمالة. (3)

وتتجلى خطورة هذه البنية في أن الدولة تصبح، في أوقات الأزمات، أقل قدرة على أداء دورها التعويضي. فبدل أن تكون الموازنة العامة أداة لتوسيع الإنفاق المضاد للدورة الاقتصادية، تصبح هي نفسها موضع ضغط وانكماش. وبدل أن يكون الاستثمار العام رافعة لتحفيز القطاعات الأخرى، يتحول إلى بند قابل للتأجيل أو التقليل. كما أن القطاع الخاص، في ظل بنية اقتصادية تعتمد على الإنفاق الحكومي وعلى النشاط الريعي غير المباشر، لا يمتلك في العادة المرونة الكافية لقيادة التعافي بصورة مستقلة. ولهذا فإن الأزمة في العراق لم تكن أزمة قطاع نفطي

¹ عبدالله بن عبدالرحمن البريدي، *التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي*، العبيكان للنشر، 2015، ص 41-47.

² هادي أحمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 176-188

³ مدحت الفريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 124-126

فحسب، بل أزمة نموذج اقتصادي كامل يقوم على ضعف الإنتاجية، وانكشاف المالية العامة، وارتباط فرص العمل بحركة الإنفاق الحكومي أكثر من ارتباطها بحيوية الاقتصاد الحقيقي. (1)

ومن زاوية التنمية المستدامة، يفضي هذا الوضع إلى نتيجة شديدة الأهمية، هي أن الاقتصاد الريعي لا يهدد الاستقرار الاقتصادي وحده، بل يضاعف أيضاً استدامة السياسات الاجتماعية والإنمائية. فحين تتقلب الإيرادات العامة بقوة، يصبح من الصعب الحفاظ على تمويل مستقر للصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والبنية التحتية. وهذا يفسر لماذا تتحول الصدمة الاقتصادية في الدول الريعية بسرعة إلى صدمة تنموية، ولماذا يبدو التقدم في أهداف التنمية المستدامة أكثر هشاشة في البيئات التي لا تمتلك قاعدة اقتصادية متنوعة وقادرة على الصمود. (2)

2- هشاشة النظام الصحي والبنية الوقائية

لم تدخل الجائحة إلى فراغ مؤسسي، بل واجهت جهازاً صحياً مثقلاً بضعف البنى التحتية، وتحديات التمويل، وتفاوت الكفاءة المكانية، ومحدودية القدرة الوقائية. ولذلك لم تكن المشكلة في عدد الإصابات وحده، بل في قدرة النظام على الاستجابة المتوازنة مع الاستمرار في تقديم بقية الخدمات الصحية. فكلما ضعفت الوقائية، والتنسيق، وسرعة الاستجابة، تحولت الأزمة الصحية إلى ضغط شامل على بقية القطاعات. (3)

والأزمة الصحية في هذا السياق لا تُفاس فقط بعدد الأسرّة أو الأدوية أو الكوادر، بل أيضاً بقدرة المنظومة على العمل الوقائي والاستباقي، وعلى إدارة المعلومات الصحية، وعلى توزيع الموارد بعدالة مكانية، وعلى حماية الخدمات الأساسية من التعطل. وعندما تكون البنية الصحية محدودة المرنة، فإنها تميل إلى التركيز على الاستجابة العاجلة، فتراجع في المقابل خدمات الرعاية الاعتيادية، والرعاية الوقائية، ومتابعة الأمراض المزمنة، وخدمات الأمومة والطفولة، وسائر الوظائف التي يعتمد عليها المجتمع في استمراره الصحي الطبيعي. ومن هنا فإن ضعف النظام

¹ مصطفى يوسف كافي، *التنمية المستدامة*، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016، ص 57-76.

² مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، *التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها*، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017، ص 81-87.

³ أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، 2014، ص 2-3.

الصحي لا يضاعف فقط أثر الوباء، بل يوسع كذلك نطاق الضرر غير المباشر الذي يصيب المجتمع. (1)

كما أن هشاشة البنية الوقائية في العراق لا تنفصل عن هشاشة البنية الاجتماعية الأوسع؛ فضعف الوعي الصحي، وتفاوت الوصول إلى الخدمات، والازدحام، وعدم انتظام الحماية الاجتماعية، كلها عوامل تجعل إدارة الأزمة أصعب وتزيد من كلفتها الاقتصادية. ومن ثم فإن صحة المجتمع لا تُفهم هنا بوصفها مسألة طبية محضة، بل باعتبارها حصيللة لتفاعل الصحة مع التعليم والفقير والسكن والعمل ومستوى التنظيم المؤسسي. (2)

وتزداد المسألة تعقيداً حين تؤدي الأزمة الصحية إلى تغيير في أولويات الأسر نفسها؛ فالأسر محدودة الدخل قد تضطر إلى تأجيل العلاج، أو تقليص الإنفاق الصحي، أو القبول بخيارات صحية أقل جودة، بسبب تراجع دخلها أو ضعف وصولها إلى الخدمات. كما أن المناطق الأضعف تجهيزاً تكون أكثر عرضة لتفاقم الخطر، لأن بعدها عن المرافق المتخصصة أو محدودية الخدمات الوقائية فيها يزيد من زمن الاستجابة ومن كلفة العلاج ومن معدلات الانكشاف العام. وهذا يعني أن هشاشة النظام الصحي ليست مجرد ضعف إداري، بل هي جزء من بنية اجتماعية ومكانية غير متوازنة تجعل الأزمة أشد أثراً وأعلى كلفة. (3)

ومن منظور التنمية المستدامة، فإن ضعف البنية الصحية ينعكس مباشرة على أهداف متعددة في آن واحد. فهو يهدد الهدف المتعلق بالصحة والرفاه، لكنه يؤثر أيضاً في التعليم عبر تعطيل الانتظام الدراسي، وفي الفقر عبر زيادة الإنفاق الصحي الأسري، وفي العمل والإنتاجية عبر ارتفاع معدلات الغياب والتعطّل، وفي العدالة الاجتماعية عبر تفاوت فرص الوصول إلى العلاج والوقاية. ولهذا فإن هشاشة النظام الصحي في الحالة العراقية لم تكن عاملاً قطاعياً منفصلاً، بل كانت بوابة مركزية لتضخيم الأزمة وتحويلها إلى أزمة تنموية شاملة. (4)

3- فجوة البيانات والقرار التنموي

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 124-125.

² مدحت القرشي، المصدر السابق، ص 124-126.

³ هادي أحمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، دار كنوز المعرفة، 2015، ص 166-170.

⁴ مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشرات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017، ص 81-87.

تُعد فجوة البيانات أحد العوامل الحاسمة التي زادت من حدة الصدمة في العراق؛ لأن الأزمات المركبة لا يمكن إدارتها بكفاءة من دون قاعدة معلومات محدثة تسمح بفهم التهديدات عبر القطاعات، وتشخيص نقاط الحساسية والهشاشة، وتوجيه الموارد إلى الفئات والأماكن الأكثر تعرضاً للضرر. وعندما تكون البيانات ناقصة أو متباعدة أو غير قابلة للربط والتحليل، فإن القرار العام يصبح أبطأ وأقل دقة، وتزداد احتمالات سوء التقدير وسوء التخصيص.⁽¹⁾

وفي أوقات الأزمات، لا تكون البيانات مجرد أداة إحصائية، بل تصبح جزءاً من بنية الحماية الوطنية. فهي التي تسمح بتحديد أين تتركز المخاطر، ومن هم الأكثر تعرضاً لها، وما حجم الفجوة بين الاحتياجات والموارد، وكيف يمكن ترتيب الأولويات بطريقة تقلل الخسائر وتعظم فاعلية التدخل. وإذا غابت هذه المعرفة المنظمة، فإن الاستجابة تميل إلى الطابع العام والمجرد، أو إلى التوزيع غير الدقيق للموارد، أو إلى التأخر في التقاط المؤشرات المبكرة للأزمة. ومن ثم، فإن نقص البيانات لا يعني فقط نقص المعرفة، بل يعني أيضاً ضعف القدرة على الفعل الرشيد في اللحظة الحرجة.⁽²⁾

كما أن مشكلة البيانات ليست تقنية محضة، بل هي مشكلة تنموية ومؤسسية في آن واحد؛ لأنها تؤثر في جودة التخطيط، وفي ترتيب الأولويات، وفي تقييم فعالية السياسات. لذلك فإن تحسين البيانات لا يعني فقط تحسين الجداول الإحصائية، وإنما يعني أيضاً بناء معرفة عملية بالمخاطر، تُستخدم في صياغة السياسات الاستثمارية والاجتماعية والصحية، وفي رفع قدرة الدولة على الصمود أمام الصدمات المقبلة.⁽³⁾

ويكتسب هذا الأمر أهمية مضاعفة في البيئات التي تعاني أصلاً من تعدد مصادر الهشاشة؛ لأن القرار التنموي فيها يحتاج إلى نظرة تكاملية عابرة للقطاعات. فإذا لم تتوافر بيانات مترابطة عن الصحة، والفقر، وسوق العمل، والتعليم، والنزوح، والموارد الطبيعية، فإن كل قطاع يميل إلى رؤية جزء محدود من الأزمة، بدل فهم بنيتها الكلية. وهذا بدوره يضعف التنسيق بين المؤسسات، ويجعل السياسات متجاوزة أكثر من كونها متكاملة. ومن هنا فإن إصلاح نظام البيانات ليس شأنًا

¹ اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص 83.

² هادي أحمد الفراجي، المصدر السابق، ص 176-188.

³ مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، المصدر السابق، ص 81-87.

فنيًا يخص الأجهزة الإحصائية فقط، بل هو شرط من شروط بناء الدولة القادرة على إدارة التنمية تحت الضغط. (1)

كما أن فجوة البيانات تؤثر في تقييم النتائج بعد وقوع الأزمة. فالدولة التي لا تمتلك خطوط أساس دقيقة، ولا مؤشرات متابعة منتظمة، تجد صعوبة في قياس مقدار الخسارة الفعلية، أو في الحكم على نجاعة الاستجابة، أو في تعديل السياسات على أساس التعلم من التجربة. وهذا يعني أن ضعف البيانات لا يضر بمرحلة الاستجابة وحدها، بل يضعف أيضًا مرحلة التعافي وإعادة البناء، ويجعل المجتمع أكثر عرضة لتكرار الأخطاء نفسها عند الأزمات اللاحقة. (2)

4- التفاوتات الاجتماعية والإقليمية

ساهمت التفاوتات الاجتماعية والإقليمية في جعل أثر الأزمة في العراق أشد قسوة؛ لأن الصدمة وقعت على مجتمع يعاني أصلًا تفاوتًا في فرص العمل، ومستوى الخدمات، والاستقرار المحلي، والقدرة على الحماية الذاتية. وفي مثل هذا السياق، لا تتجلى الأزمة بوصفها حدثًا صحيًا عامًا فقط، بل بوصفها قوة تدفع الفئات الأضعف إلى مزيد من الانكشاف، وتعمق المسافة بين المناطق الأفضل تجهيزًا وتلك الأقل حظًا في البنية والخدمة والفرص. (3)

فالأزمة لا تبدأ من خط واحد بالنسبة إلى الجميع؛ إذ تدخل إلى مجتمع تتفاوت فيه الدخول، وتختلف فيه البنى الخدمية، وتتباين فيه أوضاع السكن والعمل والأمن والوصول إلى الخدمات. ولذلك تكون قدرة الأسر على التكيف متفاوتة منذ اللحظة الأولى. فالأسر الميسورة نسبيًا تستطيع تحمّل فترات أطول من الانقطاع، وتمتلك فرصًا أعلى للوصول إلى العلاج أو التعليم البديل أو شبكات الأمان الخاصة، في حين تجد الأسر الفقيرة نفسها أمام خيارات قسرية بين الصحة والدخل، أو بين العلاج والغذاء، أو بين الاستمرار في العمل رغم الخطر وبين فقدان مصدر العيش. وهذا ما يجعل الأزمة أداة لتوسيع الفجوات القائمة بدل أن تكون حدثًا عامًا متساوي الأثر. (4)

¹ الأمم المتحدة، تحويل عالمانا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، 2015، ص 1-2.

² هادي أحمد الفراجي، المصدر السابق، ص 181-188.

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، Resilient Human Development: Advancing Human Development amidst

Shocks and Crises، 2025، ص 1-6.

⁴ مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، *تعريف المرونة*، ضمن مصطلحات الحد من مخاطر الكوارث.

ويعني ذلك أن الفقر والبطالة والهشاشة المكانية لم تكن نتائج تالية للأزمة فقط، بل كانت شروطاً مسبقة جعلت آثارها أكثر عنفاً. لذلك فإن أي تقييم علمي للحالة العراقية ينبغي أن ينظر إلى الأزمة بوصفها امتحاناً لقدرة الدولة على إدارة التفاوت، لا مجرد قدرتها على إدارة الطوارئ الصحية. فكلما اتسعت الفجوات الاجتماعية والمكانية، تراجعت فعالية الاستجابة، وازدادت كلفة التعافي، وضعف التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.⁽¹⁾

كما أن البعد الإقليمي للأزمة لا يقل أهمية عن بعدها الاجتماعي؛ فالتفاوت بين المحافظات أو بين الحضر والريف أو بين المناطق المستقرة والمناطق المتأثرة بالنزوح أو الضعف الخدمي يؤدي إلى تفاوت واضح في قابلية التضرر. فالمناطق الأضعف مؤسسياً وخدميًا لا تواجه فقط مشكلة قلة الموارد، بل أيضاً بطء الوصول إلى الخدمات، وضعف فرص التعويض، وارتفاع كلفة التعافي. ولهذا فإن أثر الأزمة في العراق ينبغي أن يُقرأ بوصفه أثراً غير متكافئ مكانيًا واجتماعيًا، وهو ما يفسر لماذا تتراجع مؤشرات التنمية في بعض البيئات المحلية بسرعة أكبر من غيرها.⁽²⁾

ومن منظور التنمية المستدامة، فإن هذه التفاوتات تمثل تحديًا بنيويًا؛ لأن الاستدامة تفترض قدرًا من التوازن في توزيع الفرص والخدمات والقدرة على الحماية. أما حين تتراكم اللامساواة، فإن المجتمع كله يصبح أكثر هشاشة، لأن الصدمة التي تبدأ عند الأطراف المهمشة لا تبقى فيها، بل تنتقل في صورة فقر أوسع، وضعف طلب، ومشكلات صحية واجتماعية متفاقمة، وتراجع ثقة بالمؤسسات. وعليه، فإن تقليص التفاوت ليس فقط هدفًا تنمويًا في ذاته، بل شرطًا من شروط تخفيض أثر الأزمات المستقبلية.⁽³⁾

5- المناخ والمياه بوصفهما مضاعفًا جديدًا للهشاشة

لا تقف هشاشة العراق عند حدود الريع أو ضعف الخدمة أو فجوة البيانات، بل تتصل كذلك بالضغوط المناخية والمائية التي تضيف طبقة أخرى من التعقيد إلى عملية التعافي. فالتغير المناخي، وتدهور الموارد المائية، وتزايد الضغط على النشاط الزراعي والريفي، كلها عوامل

¹ مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، المصدر السابق؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، UNDP Crisis Offer 2022، ص 7-4.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، Resilient Human Development، مصدر سابق، ص 6-12.

³ منظمة العمل الدولية، ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work، الطبعة السابعة، 2021، ص 1-3.

تقل قدرة الفئات الهشة على الصمود، وتربط الأمن البيئي بالأمن الاقتصادي والاجتماعي ربطاً مباشراً. (1)

وتتبع خطورة هذا البعد من أن الضغوط المناخية والمائية لا تعمل بمعزل عن بقية عناصر الهشاشة، بل تتفاعل معها بصورة تراكمية. فشح المياه مثلاً لا يؤثر فقط في الزراعة والإنتاج الغذائي، بل ينعكس أيضاً على الدخل الريفي، والهجرة الداخلية، والضغط على المدن والخدمات، والصحة العامة، وحتى على درجة التوتر الاجتماعي في بعض البيئات المحلية. كما أن التغيرات المناخية، بما تفرضه من ارتفاع في درجات الحرارة وتذبذب في الموارد الطبيعية، تضعف قدرة الفئات المحدودة الدخل على الحفاظ على أنماط عيش مستقرة، وتزيد اعتمادها على شبكات حماية هي أصلاً محدودة الكفاءة أو الموارد. (2)

ومن هنا فإن فهم الأزمة في العراق لا يكتمل من دون إدراك أن التعافي المستدام لا يكون اقتصادياً فقط، بل يجب أن يكون بيئياً ومؤسسياً أيضاً. فكل سياسة تعافٍ لا تدمج بين تنويع الاقتصاد، وتحسين إدارة الموارد، وتقوية المؤسسات، وتقليص التفاوتات، ستظل معرضة لإعادة إنتاج الهشاشة عند أول صدمة جديدة. وبذلك تصبح التنمية المستدامة في الحالة العراقية مشروعاً لإعادة بناء القدرة الوطنية على الاحتمال، لا مجرد برنامج لتحسين بعض المؤشرات. (3)

ويعني ذلك أن ملف المياه والمناخ لا ينبغي أن يُفهم بوصفه ملفاً بيئياً هامشياً، بل بوصفه عنصراً مركزياً في صميم الأمن التنموي الوطني. فالدولة التي لا تدير مواردها الطبيعية بكفاءة، ولا تدمج الاعتبارات البيئية في التخطيط الاقتصادي، ولا تحمي الفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر المناخية، ستجد أن كل أزمة صحية أو اقتصادية جديدة تصبح أشد عمقاً وأوسع أثراً. ولذلك فإن التعافي المستدام في العراق يقتضي التفكير في المناخ والمياه بوصفهما جزءاً من هندسة الصمود الوطني، لا مجرد قطاعين منفصلين عن بقية مسارات التنمية. (4)

الخاتمة

¹ منظمة العمل الدولية، ILO Monitor، الطبعة الثانية، 2020، ص 1-2.

² إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، Impact of COVID-19 on SDG Progress: A Statistical Perspective، ص 1-5.

³ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، المصدر السابق، ص 1-5؛ منظمة العمل الدولية، ILO Monitor، الطبعة السابعة، ص 1-4.

⁴ أسماء عباس علوان حسن عباس، انعكاسات الأزمة الصحية-الاقتصادية على أهداف التنمية المستدامة في العراق... المسارات البديلة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، بغداد، 2021، ص 60-73.

تؤكد هذه الدراسة أن الأزمات الاقتصادية - الصحية لا ينبغي أن تُقرأ بوصفها طارئاً عابراً على مسار التنمية المستدامة، بل بوصفها اختباراً حاسماً لقدرة النموذج التنموي القائم على الصمود والتحول. وفي الحالة العراقية، كشفت الأزمة عن اختلالات بنيوية متراكمة: الريعية، وضعف التنوع، وهشاشة النظام الصحي، وفجوات البيانات، والتفاوتات الاجتماعية والمكانية، وضعف الموازنة بين الموازنة والأهداف التنموية. غير أن الأزمة كشفت في الوقت نفسه عن إمكانات بديلة واعدة، أبرزها تنامي الوعي بأهمية التخطيط التكاملي، وتحديث الأطر الوطنية للتنمية، وتوسيع الانخراط في تقارير المتابعة الطوعية، وظهور توجهات حديثة نحو النمو الأخضر والرقمنة وبناء القدرة المؤسسية. ومن ثم فإن المسارات البديلة المقترحة في هذه الدراسة لا تعني القطيعة مع ما هو قائم بقدر ما تعني إعادة ترتيب الأولويات وإعادة تصميم أدوات التنفيذ. فالتنمية المستدامة بعد الأزمات لن تتحقق عبر نمو كلي هش، ولا عبر استجابات قطاعية مجزأة، ولا عبر توسع ريعي مؤقت؛ بل عبر دولة قادرة، واقتصاد متنوع، ومجتمع محمي وممكن، وبيانات دقيقة، وتحول أخضر عادل، وشراكات مؤسسية فعالة. وبهذا فقط يمكن تحويل الصدمة من عامل تعطيل إلى لحظة تأسيس لمسار تنموي أكثر رسوخاً وعدالة واستدامة.

النتائج

1. أثبتت الأزمة الاقتصادية - الصحية أن أهداف التنمية المستدامة مترابطة على نحو يجعل تعثر هدف واحد ينتقل سريعاً إلى أهداف أخرى.
2. كشفت الحالة العراقية أن الريعية النفطية تضاعف قابلية الاقتصاد والمالية العامة للتأثر بالصدمات الصحية والخارجية.
3. أظهرت التجربة أن ضعف النظام الصحي وفجوات البيانات ليسا مشكلتين قطاعيتين، بل عائقان بنيويان أمام التنمية المستدامة.
4. تبين أن الموازنة العامة تمثل أداة الحسم الأساسية في تحويل أهداف التنمية المستدامة إلى برامج قابلة للتنفيذ.
5. لا يكفي التعافي الاقتصادي التقليدي إذا لم يقترن بإصلاح مؤسسي وتنوع إنتاجي وحماية اجتماعية فعالة.

6. إن التحول الرقمي والنمو الأخضر لم يعودا مسارين تكمليين، بل أصبحا جزءاً من صميم الاستجابة التنموية الحديثة.

7. نجاح العراق في تقديم تقارير طوعية متعددة خلال فترة وجيزة يشير إلى تطور مؤسسي يمكن البناء عليه، لكنه لا يغني عن الحاجة إلى تعميق التنفيذ المحلي والقطاعي.

التوصيات

1. اعتماد إطار وطني ملزم لدمج أهداف التنمية المستدامة في التخطيط والموازنة والرقابة.
2. حماية الإنفاق الصحي والتعليمي والاجتماعي من التقلبات الدورية في أسعار النفط.
3. إطلاق برنامج وطني لتنويع الاقتصاد يركز على الزراعة والصناعات الغذائية والخدمات اللوجستية والطاقة النظيفة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4. بناء منصة بيانات تنموية وطنية موحدة تربط بين الوزارات والمحافظات وتخدم صنع القرار السريع والدقيق.
5. توسيع برامج تمكين الشباب والنساء وربطها بسوق العمل الحقيقي لا بالحلول الشكلية المؤقتة.
6. إدماج معايير العدالة المكانية في توزيع الاستثمارات والخدمات التنموية.
7. تحويل الإطار العراقي للنمو الأخضر إلى برامج تنفيذية ممولة ومؤشرة زمنياً.
8. الانتقال من إدارة الأزمة إلى بناء القدرة التحويلية طويلة الأجل للدولة والمجتمع والاقتصاد.

المصادر

- أبو النصر، مدحت، ومحمد، ياسمين مدحت. *التنمية المستدامة: مفهوما، أبعادها، مؤشراتها*. المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017.
- البريدي، عبدالله بن عبدالرحمن. *التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي*. العبيكان للنشر، 2015.
- بدران، أحمد جابر. *التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة*. مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، 2014.
- الفراجي، هادي أحمد. *التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة*. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- القرشي، مدحت. *التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات*. دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. *مستقبلنا المشترك*. ترجمة محمد كامل عارف. عالم المعرفة، الكويت، 1990.
- كافي، مصطفى يوسف. *التنمية المستدامة*. دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016.
- منظمة العمل الدولية. *ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work*. الطبعة الثانية، 2020.
- منظمة العمل الدولية. *ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work*. *Seventh Edition: Updated Estimates and Analysis*. جنيف، 2021.
- مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. *تعريف المرونة*. ضمن مصطلحات الحد من مخاطر الكوارث.
- الأمم المتحدة. *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030*. 2015.

- الأمم المتحدة. *The Sustainable Development Goals Report 2024*. نيويورك، 2024.
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة *Impact of COVID-19 on SDG Progress: A Statistical Perspective*. موجز سياساتي رقم 81، 2020.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. *التنمية الإنسانية المرنة في مواجهة الصدمات والأزمات*.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. *المرونة والاستجابة للأزمات*.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *Resilient Human Development: Advancing Human Development amidst Shocks and Crises*. 2025.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. *UNDP Crisis Offer 2022*. 2022.
- عباس، أسماء عباس علوان حسن. *انعكاسات الأزمة الصحية-الاقتصادية على أهداف التنمية المستدامة في العراق... المسارات البديلة*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، بغداد، 2021.